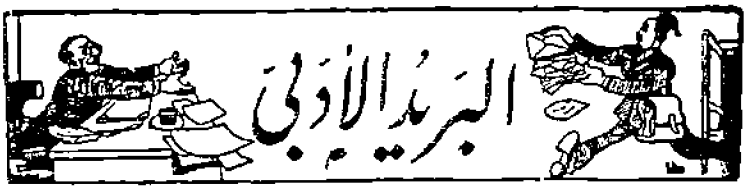

ذو القرنين

قرأت بالعدد (٥٠٩) نبذة للأستاذ عبد المتعال الصعيدى يرد بها على نظريتى الجديدة عن ذى القرنين التى هدمت بها النظرية القديمة التى كانت تقول إن ذا القرنين المذكور فى القرآن الكريم هو الإسكندر الأكبر ، وأثبت بالأدلة القاطعة (بالعدد ٥٠٨) أن ذا القرنين كان مؤمناً ، فى حين أن الإسكندر كان وثنياً قاسد الأخلاق سفاكا للدماء سكيراً قاسيا . وينص القرآن الكريم على أن ذا القرنين اتجه غربا أولا ثم اتجه شرقا ، فى حين أن الإسكندر اتجه شرقا أولا ثم اتجه جنوبا ولم يتجه غربا إلا أخيرا . وأثبتُّ أيضاً (بالعدد ٥٠٦) أن كلمة ذا القرنين ما هى إلا لقب ملوك الفرس ابتداء من الملك كورش إلى الملك دارا الثالث بدليل أن آيات القرآن الحكيم عن ذى القرنين نزلت بناء على سؤال اليهود للنبى عليه الصلاة والسلام عن ذى القرنين المذكور عندهم فى التوراة (سفر دانيال) والتوراة تنص صراحة على أنه لقب ملوك دولة فارس التى أسقطها ملك من ملوك اليونان . وإذا بحثنا فى التاريخ عن ملوك هذه الدولة الذين ينطبق عليهم هذا الوصف نجدهم ابتداء من الملك كورش العظيم إلى الملك دارا الثالث الذى فى عهده قضى الإسكندر على دولة الفرس . والملك كورش اتجه غربا أولا واستولى على سوريا حتى وصل البحر الأبيض (حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب فى عين حمئة) . ثم اتجه بعد ذلك شرقا حتى وصل بلاد التركستان حيث توجد إلى الآن آثار السد القديم (اقرأ العدد ٥٠٦) والملك كورش وخلفاؤه كانوا على دين زرادشت نبى الفرس الذى كان يؤمن بوحدانية الله والجنة والنار والصراط والأعراف (اقرأ العدد ٥٠٨)

وبعد هذه الأدلة القويمة نجد الأستاذ يقول بالعدد الأخير إن وثنية الفرس واضحة ، فى حين أنه لو كلف نفسه قراءة كتاب تاريخ فارس تأليف Syket كما أوضحت بالعدد ٥٠٨ لاقتنع بهذا الرأى ووجد أن الملك كورش كان على دين زرادشت . ولو اطلع على كتاب صبح الأعشى وكتاب تاريخ حياة زرادشت تأليف Jackson لتأكد من أن دين زرادشت يؤمن بوحدانية الله والجنة والنار والصراط والأعراف . ولقد كان زرادشت قبل الملك كورش بسنين قلائل ، ولذلك كانت مبادئ هذا الدين لا تزال سليمة لم يطرأ عليها تحريف بعد

ويقول الأستاذ إن سوريا تقع شمالاً بالنسبة لفارس . فى حين أن نظرة بسيطة إلى أى مصور جغرافى تثبت لنا أن خط عرض ٣٥ يمر فى وسط فارس وسوريا . أى أنهما على خط عرض واحد . وعلى ذلك فالملك كورش عند ما ذهب لفتح سوريا اتجه غرباً بكل تأكيد .

ويعتقد الأستاذ إن سوريا لا يقال لمن يصل إليها أنه بلغ مغرب الشمس لأنها فى قلب المعمورة . وليسمح لى أن أسأله عن المكان الذى تغرب فيه الشمس على سطح الأرض . أليست كل بقعة على سطح الأرض تصلح لأن تكون مغرب الشمس لأن الشمس تغرب فيها كل يوم . كما تصلح لأن تكون مشرق الشمس لأن الشمس تشرق عليها كل يوم . فمعنى مغرب الشمس جهة الغرب بالنسبة للمكان الذى هو فيه . وليس المقصود بلاد المغرب فقط كما يظن . فالملك كورش اتجه غرباً حتى وصل سوريا فوجد الشمس تغرب فى عين حمئة أى البحر

ويقول الأستاذ إن الملك كورش قتل ببلاد التتار وذو القرنين لم يُقتل . ومن أين عرف أن ذا القرنين لم يُقتل فى حين أن القرآن الكريم لم يأت إلا بجزء يسير من تاريخه : « ويسئلونك عن ذى القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا » ، أى جزءا من تاريخه ولم يذكر تاريخ حياته كلها . ومع ذلك فالقتل لا يمنع الشخص من أن يكون مؤمناً أو عظيما

ويقول الأستاذ إنه وجدت دنانير عليها سورة الإسكندر يلبس قرنى آمون . وهل عند ما يلبس الإسكندر شعار الإله آمون نقول عنه إن له قروناً . وهل كل من يلبس على رأسه قروناً نقول عنه إنه ذو القرنين المذكور فى القرآن الكريم ؟ ومع ذلك فالتماثيل العديدة التى للاسكندر فى جميع متاحف العالم ليس منها تمثال واحد بقرون

وأخيراً ألفت نظر الأستاذ إلى أن كلمة ذى القرنين ليست شخصاً وإنما هى لقب عدة أشخاص ، وهم ملوك دولة الفرس كما قلت ابتداء من الملك كورش إلى الملك دارا الثالث .

دكتور إبراهيم الدسوقى

نظرات فى كتاب

أصدر الدكتور عبد الدايم أبو العطا البقرى كتاباً جديداً عن « اعترافات الغزالى » ضمّنه اتهاماً خطيراً للامام ، وحملة عنيفة على كتابه المنقذ من الضلال . ولست أريد أن أعرض لنقد هذا الكتاب الجديد ، فإن مؤلّفه قد كفانا مؤنة النقد ، حين تجاوز الوضع والتصنيف إلى النقد والتقريظ . ولكننى أريد فقط أن أسجل ظاهرة عجبت لها عجباً يستنفد كل العجب ! فقد ذكر المؤلف فى الخاتمة التى وقفها على الحديث عن قيمة بحثه وما له من أثر ، أن فى وسعنا أن نجمل أثر بحثه فى أن « المنقذ من الضلال ... ليس بتاريخ حقيقى لتدرّج الغزالى الفكرى ، ولتطوره العقلى والنفسى ، ولن يعتبر بعد اليوم مصدراً لذلك » (كذا !) . وهذا القول فيه من لهجة التوكيد والتظاهر بالدراية والتثبت ، ما يثير الابتسام العريض ! فإن العالم الحق لا يجيز لنفسه مطلقاً أن يتحدث بمثل هذه اللهجة التى لا تخلو من تجاف عن الروح العلمية . ولعل الأستاذ المؤلف يعترف بذلك ، إذا أنعم النظر فى مقدمة الدكتور زكى مبارك التى ارتضى أن يُثبتها فى أوّل كتابه . فقد ورد فيها ما نصّه : « أنا أعتقد أن الغزالى صادق فى كل ما رواه ... » وهذا القول ينقض ما ادعاه المؤلف من أن المنقذ لن يعتبر بعد اليوم مصدراً لمعرفة تاريخ حياة الغزالى .

وثمة ظاهرة أخرى تعرض لقارئ كتاب الاعترافات ؛ وتلك هى غرابة الأسلوب . فإننى أستطيع أن أؤكد أن أحداً لم يسبق الدكتور عبد الدايم إلى الكتابة بالأسلوب الذى آثره هو . وأى باحث علمى يرتضى لنفسه أن يملأ صفحات كتاب له بمثل هذه العبارات : « الله ؛ الله ؛ أيها الشيخ ؛ إنك لرجل قوى وبطل ، نعم قوى ؛ لأنك احتملت ما لم يحتمله الناس[1] ... الخ » ص ٩٦ ؟ أو يقبل باحث أن يستعمل مثل هذه العبارات التى لو أوردها كاتب فى مجادلة كاتب آخر لانتقصت من قدره فى نظر الناس ؟ هذا سؤال أترك الإجابة عنه للأستاذ المؤلف نفسه ، فإننى أحسب أنه يوافقنى على أن البحوث العلمية لا تكتب بمثل هذا الأسلوب .

أما إذا تركنا « الشكل » وانتقلنا إلى « الموضوع » ، فإننا نأخذ على الكتاب عدة مآخذ . والمأخذ الأول عندنا أن المقارنة التى عقدها المؤلف بين الغزالى وديكارت ، مقارنة فاسدة لا أساس لها . وكان الأجدر بالمؤلف أن يقارن بين الغزالى والقديس أوغسطينوس St. Augustin فإن ديكارت ليس فيلسوفاً متديناً يقيد نفسه بعقيدة ما من العقائد ، وإنما هو فيلسوف حر الفكر ، لا يعطى لمشكلة العقل والنقل من الأهمية ما يقفه عليها رجل مؤمن كالقديس أوغسطينوس . وديكارت لم يكتب لنا « اعترافات » يصوّر فيها حياته تصويراً دقيقاً كما فعل رجل كأوغسطينوس الذى كتب اعترافات رائعة ، أدرك البعض قيمتها فاشتغل بترجمتها .

والمأخذ الثانى أن المؤلف يضارب أقوال الغزالى بعضها ببعض ، فى سبيل التوسل إلى الحكم على اعترافات الغزالى بأنها كذب وافتراء . وهذا منهج خاطئ لا يوصّل إلاّ إلى نتائج فاسدة ، لأن الأقوال التى يضاربها المؤلف بعضها ببعض ، ذُكِرت فى عهود مختلفة ، والتطور يفرض على الغزالى أن يغيّر من رأيه تبعاً لتغير حالته ، فلا يمكن إذن أن نستنتج شيئاً من تعارض الأقوال واختلاف الآراء ، كما أراد المؤلف .

زكريا ابراهيم

ضبط الخلاف بين العربية والعامية مستحيل

اطلعت فى البريد الأدبى من « الرسالة » على كلمة موجزة ، تحت عنوان : « ضبط الخلاف بين العربية والعامية »

وخطأ هذه القاعدة الجديدة أنها بنت كون اللفظ العامىّ عربياً مقبولاً على مجيئه موافقاً فى الضبط لأصل من أصول المفردات العربية . وهذا ظاهر الفساد ؛ فإن المتواضع عليه بين العلماء أن اللفظ العامى ما لم ينطق به عربى ، سواء فى الصوغ أو فى الشكل . وهذا محل وفاق قطعاً ، وأن المدار فى تمييز العربى من العامىّ على النقل عن المعاجم اللغوية . وإلا لجاز أن يخترع العامى ألفاظاً لا حصر لها ، على نمط الأوزان العربية . فهل

(١) لعل من أعجب ما يصادفه الانسان فى هذا الكتاب ، طريقة الترقيم ، فان المؤلف فى هذا « نسيج وحده » وأنا أنقل لك هنا عبارة واحدة من العبارات الكثيرة التى يتبدى فيها الترقيم العجيب : « ولكن كل هذا قليل ؛ إذا قيس بهذا القلب الكبير ، كل هذا ضئيل ؛ بجانب هذا الأمل العريض ... بل ؛ يعرف الغزالى أكثر من هذا ! » ... الخ

نقول : إنها عربية لأنها وافقت أصلاً من أصول الكلمات العربية ؟

وبنت كون اللفظ عامياً غير صحيح على مجيئه مخالفاً لقواعد الصرف . ولو أخذنا بهذا القول على إطلاقه لخطأنا نحو ربع اللغة العربية من الألفاظ الشاذة عن القياس الصرفي كمصادر الثلاثي وجموع التكسير ، وبعض صيغ النسب والتصغير !

وأما خطأ التمثيل فقد مثل الكاتب لما يجب أن يكون عامياً غير صحيح بقول العامة : عَباية في عباءة ، ثوب في ثوب ، جمر في جأر ، معللاً بأن إبدال الهمزة ياء ، وإبدال الثاء تاء ، وإبدال الهمزة عيناً لا يرجع شيء منها إلى قاعدة صرفية .

أما عباية فقد نقل الثقات من أهل اللغة ، أنها عربية مسموعة . نعم إن استعمالها بالهمزة أكثر وأشهر .

وأما جمر في جأر فذلك إبدال مطرد في لغة بني تميم ، فقد حكى ابن مالك في شرح الكافية : أنهم يبدلون الهمزة المتحركة عيناً ، وأما توب بالتاء فهو من تحريف العامة ، ولكن لا لأنه إبدال غير قياسي فحسب ، بل لأنه لم ينقل عن العرب ، ولو نقل عنهم لقبل ، فقد ورد في اللغة تاب إلى الله وثاب إليه بمعنى واحد لتقارب مخرجي التاء والثاء ، ولكنهم لم يقولوا في ثوب لما يلبس : توب بالتاء لئلا يلتبس بتوب مصدر تاب بالتاء المثناة . بهذا ظهر أن ما جعله عامياً برأيه الجديد ، عربي صحيح ، وأن قواعد الصرف جُعلت لضبط الكثير المسموع من كلام العرب ، لا للتحكم في اللغة بجعلها كلها خاضعة لهذه القواعد . ولذلك ورد الشاذ والنادر مما لم يمكن ضبطه بقاعدة

ومثل لما هو عربي صحيح بقول العامة : تِرمس (بكسر التاء) ، وقولهم : حُصان (بضم الحاء) ، وقولهم : معدَن (بفتح الدال) ؛ لأن هذا كله لم يخالف قاعدة من قواعد العربية . وذلك أوغل في الفساد من سابقه ، لأنه إذا جاز للعامي أن يقول في حِصان بكسر الحاء : حصان بضمها ، جاز أيضاً أن يقول : حَصان بفتح الحاء ؛ لأنه على أصلك الذي جريت عليه على وزان (غزال) . وفي ذلك خلط بين الأبنية العربية

نعم إن كسر التاء في لفظ ترمس ونحوه لا ينشأ عنه اختلاط في الأبنية ولا تأثير في المعنى ، ولكننا إذا فتحنا هذا الباب على مصراعيه للعامي ، تجرأ على التحريف في ضبط سائر المفردات حتى المتواتر منها .

وهاهنا ملاحظة جديرة بالنظر ، وهي أن حضرة الكاتب ترك التمثيل لما يميز فيه بين اللفظ العربي والعامي بقواعد النحو والبلاغة . ويغلب على ظني أنه لا وجود لشيء من ذلك إلا في مخيلة الكاتب !

عبد المجيد هنتر
أستاذ بكلية اللغة العربية

نزول عيسى

تنشر « الرسالة » ابتداء من العدد المقبل إن شاء الله بحثاً في نزول عيسى يرد به فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمود شلتوت عضو جماعة كبار العلماء على الشبه التي أثارها بعض الناس على فتواه السابقة التي نشرت بالعدد (٤٦٢) من الرسالة فنلفت إلى ذلك أنظار القراء .

إعلان مناقصة

تقبل العطاءات بمكتب حضرة مدير إدارة الميزانية واللوازم بوزارة الداخلية لغاية ظهر يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٤٣ عن توريد الأغذية لمعتقل الطور - ويمكن الحصول على الاستعلامات اللازمة لذلك من الادارة المذكورة وثمن النسخة من الشروط مائة وخمسون مليما . ٥٢٢

(طبعت بمطبعة الرسالة بشارع السلطان حسين — عابدين)